

والخاصة بالعلاقة مع مصر، مخالفة لما صدر عن المجلس الوطني في دورته الأخيرة من قرارات أكدت على ضرورة قطع العلاقة مع مصر» (السفير، ١٩٨٧/٥/١٩). وعلى الرغم من تحفظات بعض المنظمات من الفقرة الخاصة بمصر في البيان، إلا أنه لم يكن لذلك شأن في زعزعة اجواء الانسجام والوئام داخل اللجنة التنفيذية. وحول هذا، أعرب عرفات عن ارتياحه للاجواء التي سادت بالقول: «كنت سعيداً جداً؛ فان بعض القرارات لم تأت بالاجماع، انما جاءت بالأغلبية، والجميع كان مرتاحاً لكل وقائع هذا الاجتماع» (اليوم السابع، ١٩٨٧/٥/٢٥). من جهة أخرى، أكد عضو اللجنة المركزية لـ «فتح»، خالد الحسن، «أنه لا يوجد عاقل في العالم يمكن ان يقول باقفال بوابة أي دولة في العالم، لأن السياسة لا تعني الاقفال» (الشرق الاوسط، لندن، ١٩٨٧/٥/٢٢).

الى ذلك، استمرت الجهود الفلسطينية في السعي الى تجاوز الأزمة مع مصر، وانضاج الظروف الملائمة للتغلب والابتعاد من الانفعال والتشنج.

وفي سياق العمل للتوصل الى موقف عربي متضامن، قام عرفات بجولة عربية لشرح مقررات المجلس الوطني الفلسطيني، شملت العراق والكويت وقطر والبحرين. ثم اجتمع عرفات مع رئيس دولة الامارات العربية، الشيخ زايد بن سلطان، فأطلعته على نتائج المجلس الوطني. كذلك قام عرفات بزيارة صنعاء، ومنها انتقل الى السعودية، فالتقى مع الملك فهد بن عبدالعزيز بتاريخ ١٩٨٧/٥/١٠، وتباحث معه حول نتائج المجلس الوطني أيضاً، وحول حرص قرارات المجلس على وحدة المقف العربي وضرورة التوصل الى علاقات متكافئة بين المنظمة والدول العربية كافة، وخاصة سوريا ومصر. ومن جانبه، أكد الملك فهد موقف بلاده الداعم للشعب الفلسطيني من أجل استعادة حقوقه الفلسطينية المستقلة (وفا، ١٩٨٧/٥/١١).

وتعزيزاً للعلاقات الفلسطينية - الليبية، قام وفد فلسطيني برئاسة فاروق القدومي (ابو اللطف) بزيارة للجماهيرية الليبية، واجتمع، بتاريخ ١٩٨٧/٥/١٩، مع العقيد معمر القذافي، وأطلعته

وخلال لقاءه مع رئيس اللجنة السوفياتية للتضامن الأفرو - آسيوي، سامندار كالانداروف، أكد حواتمة أن المنظمة تعمل على تنقية جو العلاقات السورية - الفلسطينية، ومواصلة الحوار مع مختلف الفصائل التي قاطعت دورة المجلس الوطني الأخيرة في الجزائر (الحرية، ١٩٨٧/٦/٢٠).

العلاقات الفلسطينية - المصرية

لعل أبرز ردود الفعل حدة على نتائج الدورة الثامنة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني، هو ما جاء من قبل الحكومة المصرية؛ إذ قامت، فوراً (١٩٨٧/٤/٢٧)، بغلق مكاتب المنظمة في مصر، احتجاجاً على ما تضمنه البيان السياسي الختامي للمجلس من «هجوم على مصر»، وفقاً للتفسير المصري للبيان. وأصدر وزير الخارجية المصرية، د. عصمت عبدالمجيد، بياناً تضمن هجوماً على م.ت.ف. وانتهما «بالتنكر لمصر، التي أخذت على عاتقها أن تقوم بالدور الذي عجزت قيادات منظمة التحرير الفلسطينية أو تخلت عن القيام به» (المصدر نفسه، ١٩٨٧/٥/٣).

وعلى الرغم من حدة اللهجة المصرية، فقد تریثت المنظمة في الرد، مؤكدة حرصها على عودة العلاقات الفلسطينية - المصرية الى طبيعتها، لأن القرار المصري يركز على معلومات غير صحيحة. وخلال الدورة الأولى لاجتماعات اللجنة التنفيذية، في تونس، ١٣ - ١٧/٥/١٩٨٧، تم تناول الموضوع المصري، فأكدت اللجنة «موقفها الثابت بتقدير دور مصر ورئيسها، وتضحياتها في الدفاع عن الشعب الفلسطيني وقضيته الوطنية...». وشكلت اللجنة التنفيذية، لجنة مصغرة برئاسة رئيسها، لمتابعة موضوع العلاقة مع مصر «ومعالجته في اطار الالتزام بالحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني» (وفا، ١٩٨٧/٥/١٧).

الى ذلك، تحفظت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين على الفقرة الخاصة بمصر في بيان اللجنة التنفيذية، بينما تحفظت الجبهة الديمقراطية والحزب الشيوعي الفلسطيني على بعض التعبيرات فيه. وفي هذا السياق، صرح ناطق رسمي باسم المكتب السياسي للشعبية بـ «أن البيان الصادر عن اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. تضمن، في الفقرة